

Distr.
GENERAL

S/1997/404
27 May 1997

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية

بعد التحية...

أتشرف بأن أرفق لسعادتكم التقرير السابع الشامل للأضرار المترتبة على تطبيق قرار مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣). وذلك خلال الفترة من ١٩٩٢/٤/١٥ إلى ١٩٩٦/١٢/٣١.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعزيز هذه الوثيقة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أبو زيد عمر دورده
المندوب الدائم

مرفق

الأضرار المترتبة على تطبيق قراري مجلس الأمن
١٩٩٢/٤/١٥ و ١٩٩٣ (٨٨٣) خلال الفترة من ٧٤٨
إلى ١٩٩٦/١٢/٣١

لا يزال تأثير العقوبات الاقتصادية الظالمة المفروضة على الشعب العربي الليبي بموجب قراري مجلس الأمن الجائرين ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) يتضاعف ويتفاقم بشكل خطير يوماً بعد يوم، وقد طالت هذه الأضرار النادحة وآثارها السلبية كافة القطاعات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، كما أدت هذه الأضرار إلى عرقلة كافة البرامج والخطط الإنمائية التي تستهدف تطوير البنية الأساسية وبالتالي أعاقت طموحات الشعب العربي الليبي في تحقيق المزيد من التقدم والازدهار والتنمية والاستقرار والعيش في أمن وسلام.

وأدى استمرار العقوبات الظالمة إلى ارتفاع الخسائر المالية خلال السنوات الست الماضية منذ بدء فرض العقوبات ليصل الإجمالي إلى حوالي (٢٣ ٥٩٠ ٣٧٩ ٩٩٢) ثلاثة وعشرين مليار وخمسماة وتسعين مليون وثلاثمائة وتسعة وسبعين ألف وتسعمائة وإثنين وتسعين دولاراً.

وفيما يلي بعض التفاصيل عن حجم الأضرار البشرية والمادية الفادحة والخسائر المالية الباهضة التي تكبدها الشعب العربي الليبي طوال هذه الفترة المشار إليها أعلاه والتي أمكن حصرها، على النحو التالي:

أولاً - الآثار الإنسانية

١ - قطاع الصحة والضمان الاجتماعي

يهدف قطاع الصحة والضمان الاجتماعي توفير الرعاية الصحية والاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، وصولاً إلى تحقيق الأهداف والغايات النبيلة التي أقرها المجتمع الدولي من خلال منظماته المتخصصة وهيئاته الدولية والإقليمية، التي تنادي بتحقيق مبدأ (الصحة للجميع) لبلوغ الغايات المنشودة، من أجل النهوض صحياً واجتماعياً بكلفة شرائح وفئات المجتمع على أساس علمية ثابتة وطممح إلى الأفضل.

وتتجدر الملاحظة في هذا الصدد، أن قطاع الصحة والضمان الاجتماعي قد تعرض إلى أضرار بشرية ومادية فادحة، انعكست آثارها على كافة شرائح المجتمع العربي الليبي وشملت أيضاً معظم أفراد الجاليات الأجنبية من مختلف الجنسيات المقيمة في ليبيا.

وأدى استمرار العقوبات الظالمة التي تكبدها قطاع الصحة والضمان الاجتماعي والمرافق التابعة إلى خسائر مالية تقدر قيمتها حوالي (٢١٠ ٠٠٠) مائتين وعشرة ملايين دولار، بسبب تأخر طلبيات الإمداد الطبي التي تستورد من شركات متخصصة لتلبية احتياجات التعليم الطبي والكليات الجامعية والمعاهد الفنية الطبية، وكذلك متطلبات واحتياجات مراكز المعاقين وإعادة التأهيل، ودور الرعاية الاجتماعية والعجزة والمسنين.

ويمكن عرض بعض هذه الأضرار الإنسانية والمادية والآثار السلبية على النحو التالي:

١ - عدم إمكانية إيفاد حوالي (٩٥٠ ١٦) ستة عشر ألف وتسعمائة وخمسين حالة مرضية مستعصية عاجلة، والتي يتذرع علاجها في المستشفيات والمراكز الصحية المحلية مثل: (أمراض وجراحة القلب - جراحة المخ والأعصاب - كسور العمود الفقري والقفص الصدري والجمجمة - زرع النخاع الشوكي - زرع الكلى - أمراض العيون المزمنة - انفصال الشبكية - ترقيع القرنية - الحروق الخطيرة - الأمراض السرطانية والأورام الخبيثة - تركيب الأطراف الصناعية ... الخ). لعدم التمكن أو التأخر في نقلها جواً مباشرة من الجماهيرية العظمى إلى بلدان أخرى بالخارج، لتلقى العلاج وإجراء الفحوصات الطبية والعمليات الجراحية في المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة والمتقدمة وذلك بسبب استمرار الحظر الجوي، الذي يعد السبب المباشر في عرقلة نقل هذه الحالات العاجلة، مما أدى إلى وفاة معظم هذه الحالات في ظروف مأساوية قاسية، وضياع فرص إسعاف وإنقاذ حياة هؤلاء المرضى.

٢ - وفاة ما مجموعه ٧٥٠ شخصاً من كلا الجنسين تفاصيلها في الفقرات (٣-٤) اللاحقة، ومعاناة ٥١٥ شخصاً من إصابات خطيرة وإعاقات وعاهات مستديمة.

٣ - توفي ما يزيد عن ٨٥٠ ثمانمائة وخمسين شخصاً معظمهم نتيجة حوادث سيارات بالطرق العامة أثناء نقلهم بواسطة سيارات الإسعاف عبر الطرق والمنافذ البرية قبل وصولهم إلى مطارات الدول المجاورة ومنها إلى الخارج، على أمل إسعاف وإنقاذ حياة هؤلاء المرضى والمصابين، بالرغم من المشاق والمتاعب التي تواجههم أثناء السفر براً.

٤ - وفاة حوالي (٤٢٥) ألف ومائتين وخمسة وأربعين طفلاً حديث الولادة (خدج)، ووفاة (٦٠٥) ستمائة وخمس نساء أثناء حالات الوضع في مختلف مستشفيات الولادة والعيادات الصحية المجمعية وذلك نتيجة النقص في كميات الأدوية الوقائية والأمصال واللقاحات، التي كانت تنقل مباشرة بواسطة الشحن الجوي من مصادرها الرئيسية في الخارج إلى الجماهيرية العظمى قبل فرض الحظر الجوي، حسب ما تقتضيه

مواصفات وتجهيزات وترتيبات خاصة، حفاظا على جدوی فعاليتها وصلاحيتها ولضمان وصولها بشكل منظم وبكميات كافية لسد الاحتياجات الازمة في الظروف العادية والطارئة.

٥ - ارتفاع نسبة الوفيات نتيجة لحوادث الطرق لكثافة السفر برا لاستمرار الحظر الجوي، والتنقل عبر شبكات الطرق الممتدة داخل الجماهيرية العظمى نظراً بعد المسافات بين المدن الرئيسية لاتساع رقعة البلاد، مما عرض حياة المئات من المواطنين إلى نهايات مفجعة سواء بالوفاة أو الإعاقة المستديمة المخزنة.

وقد بلغ عدد مصابي حوادث المرور حوالي (٥٦٥ ١٥) خمسة عشر ألف وخمسماة وخمسة وستين شخصاً من أعمار متفاوتة من كلا الجنسين، توفي منهم (٣٠٥٠) ثلاثة آلاف وخمسمون شخصاً، وظل الباقى وعدهم (٥١٥ ١٢) إثنا عشر ألف وخمسماة وخمسة عشر شخصاً يعانون من إصابات خطيرة وإعاقات وعاهات مستديمة.

وقد لحق الضرر المادي بمركبات وآليات خاصة وعامة تجاوز عددها (٨٤٠ ٢٣) ثلاثة وعشرين ألف وثمانمائة وأربعين، قدرت قيمتها المالية بحوالي (٢٠٠٠ ٢) مليوني دولار.

٦ - ارتفاع نسبة وفيات مرضى السكر نتيجة عدم توفر الأدوية الوقائية الكافية لمعالجة المصابين في الوقت المناسب.

٧ - النقص المتزايد في كميات الأدوية ولقاحات شلل الأطفال، مما أدى إلى عرقلة كافة برامج الرعاية والتوعية الصحية والوقائية الموسمية والسنوية ذات الصلة بحملات التطعيم الوطنية والدولية، وفقاً للجدول الزمنية المحددة، الأمر الذي أدى إلى حرمان أعداداً كبيرة من الأطفال الليبيين وغيرهم، من تناول الجرعات الدوائية في المواعيد والأوقات المناسبة لمراحل أعمارهم، وفقاً للإرشادات الطبية المتتبعة لبرامج وحملات التطعيم، بما يتمشى وتشريعات منظمة الصحة العالمية (WHO)، وكذلك الالتزام بتنفيذ نصوص التشريعات واللوائح الوطنية النافذة والمنظمة لأغراض وأهداف الصحة العامة.

٨ - تعطل الخدمات العلاجية والوقائية لبرامج الصحة المدرسية، وكذلك برامج وأنشطة مراكز رعاية الأئمة والطفولة، ومراكز رعاية المتخلفين عقلياً والصم والبكم، ومراكز المعاقين وإعادة التأهيل ذهنياً وبدنياً.

٩ - تأخر قيام الشركات الدوائية العالمية المتخصصة عن تزويد قطاع الصحة والضمان الاجتماعي والمرافق التابعة بالاحتياجات الضرورية من الأدوية والمعدات والتجهيزات والمستلزمات الطبية للعلاج والوقاية الطبية.

١٠ - امتناع الشركات المتخصصة في صيانة طائرات الإسعاف الطائر عن تزويد أسطول طائرات الإسعاف الليبية التي تقوم بالخدمات الإنسانية للمواطنين الليبيين ورعايا الدول الأجنبية المقيمة في ليبيا، بقطع الغيار اللازمة لصيانة الطائرات والتجهيزات الطبية الخاصة بها، مما عرقل تأدية مهامها الإنسانية على أكمل وجه في الداخل والخارج، أخذًا في الاعتبار المساحة الشاسعة للجماهيرية نفسها.

١١ - تأخر وصول شحنات الإمدادات الطبية من الأدوية العلاجية والوقائية التي تتسم بطبيعة خاصة مثل: (الأمصال - اللقاحات - مشتقات الدم - الهرمونات ومفاعلات اختبارات < الإيدز واليود المشع > وغيرها...) التي تستورد بطلبيات خاصة ويتم نقلها بواسطة الشحن الجوي وفق المواصفات والترتيبات للمعايير الدولية المعترف عليها، مما ينجم عنه تعرض معظم هذه الطلبيات للتلف والهلاك وسوء التخزين، وبالتالي انتهاء فعاليتها وصلاحيتها الطبية خاصة (قاح شلل الأطفال)، بسبب نقلها عن طريق البحر أو البر، الأمر الذي تسبب في ارتفاع نسبة الوفيات من الأطفال والنساء سواء أثناء حالات الوضع أو في حالات أخرى في المستشفيات والمجمعات الصحية العامة، بالإضافة إلى الإرباك في مستوى الخدمات الصحية والعلاجية بشكل عام.

١٢ - عرقلة أوجه التقدم الصحي في مجال الإمدادات الطبية والخدمات العلاجية والوقائية في إطار اتفاقيات علاقات التعاون الفني الدولي، التي تسعى الجماهيرية العظمى دائمًا على استمراريتها مع مختلف دول العالم، وتحرص على تطويرها وتعزيزها من أجل النهوض بقطاع الصحة والضمان الاجتماعي وتطوير كافة المرافق الصحية التابعة، وصولاً إلى مستويات أفضل من الرعاية الصحية والخدمات الطبية والعلاجية والوقائية لكافة المواطنين وغيرهم.

١٣ - عرقلة البرامج و المجالات أوجه التعاون المشترك بين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي والمرافق التابعة ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، حيث تم إلغاء أو تأجيل أغلب زيارات الخبراء الدوليين، وفرق العمل المؤقتة من قبل منظمة الصحة العالمية، الأمر الذي يشكل عائقاً مستمراً لكافة برامج الرعاية الصحية والوقائية الأساسية، كما يعد أيضاً عائقاً أمام كل التوجهات المستهدفة من أجل النهوض وتطوير قطاع الصحة والضمان الاجتماعي، ويعرض مجالات التعاون الدولي للفشل والركود، ويحول دون بلوغ أهداف وغايات منظمة الصحة العالمية (WHO) وصولاً لتحقيق شعار (استراتيجية الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠).

١٤ - عرقلة برامج زيارات الأساتذة الإحصائيين الطبيين والمحاضرين من ذوي الخبرات والمؤهلات العالمية، المدعوين من مختلف الجامعات والكليات والمراكم الطبية العالمية المتخصصة من مختلف دول العالم، حيث تقدر حضور ما يزيد عن (٣٦٥) ثلاثة وخمسة وستين أستاذًا وأخصائياً إلى الجماهيرية العظمى في مختلف التخصصات الطبية للقيام بعلاج الحالات المرضية المستعصية، وإجراء العمليات والتدخلات الجراحية الدقيقة في المستشفيات والمجمعات الصحية العامة، وكذلك المساهمة في إجراء الامتحانات الجامعية التي تعقد خلال فترات متفرقة للعام الدراسي في الكليات الطبية بالجامعات الليبية، وكذلك

المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية والطبية الدولية أثناء انعقادها داخل الجماهيرية من حين إلى آخر.

١٥ - تدهور خدمات الصيانة والنقص المتزايد لقطع الغيار اللازمة والمعدات والتجهيزات الطبية الحديثة المتطرفة (الكهروميكانيكية) المستخدمة في المستشفيات والمرافق العلاجية والطبية، بالإضافة إلى النقص في الخبرات الفنية المتخصصة في معظم المستشفيات والمجمعات الصحية وغيرها من المرافق الصحية والعلاجية العامة، المنتشرة في المدن الرئيسية والقرى والأرياف في أنحاء البلاد وقد بلغت قيمة هذه الاحتياجات حوالي (٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠) ثلاثين مليون دولار.

١٦ - تعذر حضور ما يزيد عن (٨ ٥٠٠) ثمانية آلاف وخمسمائة عنصر طبي من جنسيات مختلفة من دول العالم، لغرض العمل والتعاقد مع قطاع الصحة والضمان الاجتماعي والمرافق الصحية التابعة، بسبب الصعوبات وال العراقيل والمتاعب التي تواجههم، من جراء استمرار الحظر الجوي المفروض على الجماهيرية. كما أن هناك حوالي (٦ ٩٠٠) ستة آلاف وتسعمائة عنصر طبي من معظم التخصصات الطبية قد أنهوا عقودهم، مما تسبب إرباكاً ملحوظاً في مستوى تقديم الخدمات الطبية والعلاجية والرعاية الصحية في معظم المستشفيات والمرافق الصحية.

ثانياً - الآثار الاقتصادية

٢ - قطاع الزراعة

أدى تطبيق قراري مجلس الأمن رقم ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) إلى آثار سلبية كبيرة على قطاع الزراعة في الجماهيرية العظمى، فقد تضرر القطاع ومؤسساته وأجهزته وتعثرت سياساته وخططه وبرامجه مما أدى إلى تدني الإنتاج الزراعي بصورة ملحوظة مما انعكس سلباً على معيشة الناس.

وقدرت الخسائر المالية بقطاع الزراعة من جراء العقوبات الظالمة للفترة من ١٩٩٢/٤/١٥ إلى ١٩٩٦/١٢/٣١ حوالي (٤ ١٠٤ ٢٥٣ ٣٣٧) ثلاثة وسبعين وثلاثين مليون ومائتين وثلاثة وخمسين ألف ومائة وأربعة دولارات.

ويمكن استعراض بعض مسببات الأضرار المادية والخسائر المالية في النقاط التالية:

١ - عدم التمكن من توريد الكميات اللازمة للقطاع من شتول الفاكهة المطعمة نتيجة السلبيات التي ترافق عملية شحنها عن طريق البحر، مما أدى إلى عدم تحقيق مستهدفاته.

- ٢ - قدرت قيمة العجز في المحاصيل الزراعية منذ بداية فرض العقوبات الظالمة وحتى نهاية عام ١٩٩٦ على النحو التالي:

المحصول	الإنتاج المستهدف بالطن	الإنتاج المتاح عليه بالطن	العجز بالطن	قيمة العجز
القمح	٤٩٠ ٥٠٢	١٨٧ ٧٦٠	٣٢٩ ٧٤٢	٥٩ ٥٢٢ ٩٨٤
الشعير	١ ٢٩٢ ٢٩٤	٥٦٩ ٤٤٨	٦٢٢ ٨٤٦	٨٢ ٥٥٥ ٢٨٩
البقوليات	٥٤ ٢٤٣	٢٧ ٤٠٠	٢٦ ٨٤٣	٧ ٦٣٩ ٧٥٠
الأعلاف	١ ١٠٥ ٩٩٤	٨٢١ ٣١٦	٣٨٥ ٢٧٨	٩٨ ٨٠٧ ٢٥٦
الإجمالي	٢ ٩٤٣ ٠٣٤	١ ٥٩٦ ٩٢٤	١ ٣٦٤ ٧٠٩	٢٤٨ ٥٢٥ ٢٧٩

- ٣ - تأخر في توريد معدات تربية النحل والأدوية العلاجية المستعملة لعلاج آفة (الفاروا) التي تصيب نحل العسل (مبيد البايفرول) مما أدى إلى تلف كبير في طوائف النحل، وانخفاض في إنتاج كميات العسل.

- ٤ - عدم تمكّن المصدريين من تصدیر الإنتاج الفائض من الخضروات والفواكه التي يتطلب نقلها بالشحن الجوي مباشرة من الجماهيرية إلى الأسواق الاستهلاكية بالخارج.

- ٥ - تأخر وصول المعدات والأدوات والأجهزة الازمة للإنتاج الزراعي وزيادة تكلفة توريدها لأنها تصل عن طريق دول أخرى.

- ٦ - التأخير في توفير معدات ومركبات مكافحة حرائق الغابات مما نتج عنه أضرار مادية فادحة.

- ٧ - تعطل سفر المتدربين والمشاركين في الندوات والدورات التدريبية والموفدين في مهام رسمية نتيجة الحظر الجوي والمصاريف الإضافية للرحلات.

- ٨ - صعوبة تنقل مفتشي الحجر الزراعي الدولي ومفتشي الصحة الحيوانية نظراً لتوقف حركة النقل الجوي من الجماهيرية والدول التي يتم فيها الشحن الأمر الذي أدى إلى عرقلة تنفيذ إجراءات مهام أعمالهم التفتيسية، كما ترتب على ذلك زيادة في تكاليف ونفقات سفرهم عن طريق دول أخرى.

- ٩ - صعوبة نقل الخبراء والفنين والمفتشين من وإلى الجماهيرية، وتأخر وصول النشرات والأبحاث والمفتشين من الجماهيرية إلا عن طريق الموانئ والحدود البحرية.
- ١٠ - عرقلة إنجاز مختبر تحليل المبيدات الزراعية مما تطلب القيام بعمليات تحليل بقايا المبيدات على الخضروات خارج الجماهيرية.
- ١١ - عجز شركة الطيران الزراعي عن توفير قطع الغيار الخاصة بطائرات الرش التابعة للشركة، مما ترتب عليه عجز الشركة عن تنفيذ برنامج رش المشاريع الزراعية نتيجة عدم توفر قطع الغيار ونقص الأدوية.
- ١٢ - عدم توفر قطع الغيار للمستلزمات الزراعية ومنها المضخات الفاطسة وعدم توفر المعدات والأجهزة لصيانة آبار المياه.
- ١٣ - عدم توفر المعدات والأجهزة الخاصة بصيانة السدود مما أدى إلى إلحاق الضرر بالسدود مسببة في ذلك هدر كميات كبيرة من المياه إلى البحر وجرف التربة الزراعية وإتلاف المشاريع الزراعية المقامة من أجلها.
- ١٤ - عدم توفر الأجهزة والمعدات لصيانة محطات الأودية والمحطات المناخية.
- ١٥ - عدم توفر آلات الحفر وقطع غيارها ومستلزماتها مما أدى إلى عرقلة الخطة التي تهدف إلى تنفيذ آبار استكشافية وإنتاجية.
- ١٦ - تأخر تنفيذ بعض العقود وذلك لعدم القيام بالتصوير الجوي مما أدى إلى عدم إنتاج الخرائط سواء المساحية أو خرائط التربة.
- ١٧ - النقص الحاد في توريد قطع الغيار الخاصة بآلات الحفر والمضخات والذي أدى وبالتالي إلى تأخر في تنفيذ المشاريع المتعاقد عليها.
- ١٨ - تأخر وصول المواد الداخلة في تنفيذ حفر الآبار مما سبب في زيادة التكلفة.
- ١٩ - تأخر وصول المراسلات البريدية التي كانت تصل جوا الأمر الذي أدى إلى عدم حضور الجماهيرية العظمى لكثير من الملتقيات والمؤتمرات والندوات والدورات التدريبية في مواعيدها المحددة.

٢٠ - عدم التمكّن من حضور بعض المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية والملتقيات الدوليّة والمعارض الدوليّة مما أدى إلى حرمان الجماهيرية من المشاركة في هذه البرامج والاستفادة منها.

٢١ - صعوبة وصول الخبراء نظراً لعدم وجود رحلات جوية مباشرة إلى الجماهيرية العظمى.

٢٢ - تأخّر وصول الدوريات العلمية والنشرات اللازمّة حول المستجدّات والتطورات العلميّة والأبحاث والدراسات التي تصدرها المنظمات الدوليّة والتي تساهُم في نقل المعلومات والبيانات وخاصة انتشار بعض الأمراض والآفات في بعض مناطق العالم.

٣ - قطاع الثروة الحيوانية

لقد أدى استمرار تطبيق قراري مجلس الأمن رقم ٧٤٨ و ٨٨٣ إلى زيادة التأثير السلبي كما وكيفاً على الإنتاج في قطاع الثروة الحيوانية على النحو التالي:

تأخر وصول الإمدادات الطبية البيطرية خاصة الأمصال واللقاحات التي تعتبر أساس لوقاية **
الحيوانات والدواجن من الأمراض حيث بدونها قد تصل نسبة التفوق إلى ٩٠ في المائة في
قطيعان الحيوانات والدواجن.

تزايد النقص في المواد البيولوجية المستعملة في التشخيص المعملي مما أثر سلباً على **
برامج وعمل المختبرات في القيام بعمليات تشخيص الأمراض الحيوانية.

أدى توقف حركة الطيران إلى تعطل إرسال العينات الطبية إلى المختبرات والمراجع الدوليّة **
للتأكد من نتائج التشخيص للأمراض التي يصعب تشخيصها محلياً الأمر الذي رفع نسبة
الخطر وزاد من عدد الوفيات بين الحيوانات المختلفة.

تسبب الحظر الجوي في ارتفاع تكلفة الأمصال واللقاحات البيطرية خاصة ما يستورد منها **
من بلدان بعيدة مثل استراليا، كما أن عملية الشحن جواً من دولة أوروبية إلى أخرى أو إلى
دولة عربية مجاورة ثم إعادة شحنها براً أو بحراً إلى الجماهيرية العظمى زاد من خطر
تعرض هذه اللقاحات للتلف أو فقدان كل أو بعض خواصها اللازمّة للتحصين.

صعوبة استجلاب اللقاحات والأمصال في الوقت المناسب في حالات ظهور الأوبئة **
والكوارث في قطيعان الحيوانات.

تعطل الكثير من المشاريع والمصانع التابعة لقطاع الثروة الحيوانية وانخفاض معدلات الإنتاج نتيجة لتأخر وصول المواد الأولية وقطع الغيار والمعدات والآلات الازمة للإنتاج والتشفيل. **

تأخر وصول الخبراء والفنين المتخصصين من الخارج للقيام بعمليات الصيانة والإصلاحات العاجلة علاوة على ارتفاع تكلفة تنقل هؤلاء الخبراء والفنين. **

يمكن تقدير حجم الأضرار المادية والخسائر المالية التي حالت دون تحقيق المستهدف من المنتوجات الحيوانية الأغذية والماعزر ولحومها، وأبقار التربية وإنتاج اللحوم وإنتاج الحليب، ولحوم الدواجن والبيض، علاوة على الخسائر في المطاحن ومصانع الأعلاف، والتي بلغت تقديرها خسائر تكبدها قطاع الثروة الحيوانية من بداية فرض العقوبات وحتى ١٢/٣١ ١٩٩٦ بحولي [٥ ٠٠٢ ٩٧٣ ١٣٢] خمسة مليارات ومائة واثنين وثلاثين مليون وتسعمائة وثلاثة وسبعين دولارا. **

٤ - قطاع المواصلات والنقل

تكبد قطاع المواصلات والنقل منذ بداية تنفيذ الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العظمى في ١٥/٤/١٩٩٢ وحتى نهاية عام ١٩٩٦، أضراراً مادية جسيمة وخسائر مالية باهظة بسبب استمرار الحظر الجوي الجائر، بالإضافة إلى الآثار المعنوية التي أثرت سلباً على قدرات وطننا ومحات ومدنيات جميع العاملين بقطاع المواصلات والنقل. وقد قدر حجم الخسائر المالية حوالى [٢ ٤٨٩ ١٦٧ ٩٧٨] ملياري وأربعمائة وتسعة وثمانين مليون وسبعين ألف وتسعمائة وثمانية وسبعين دولارا.

ويمكن بيان حجم هذه الأضرار المادية والخسائر المالية على النحو التالي:

١ - شركة الخطوط الجوية العربية الليبية:

تكبدت شركة الخطوط الجوية العربية الليبية أفدح الخسائر المالية حيث بلغت حوالى (١٥٦ ٧٤٣ ٩١٧) مليار وتسعمائة وسبعة عشر ملايين وسبعمائة وثلاثة وأربعين ألف ومائة وستة وخمسين دولارا، مما اضطر المسؤولين بها إلى قفل معظم مكاتبها بالداخل والخارج، وتسریع أغلب العاملين بها لعدم إمكانية تلبية المصاريف وال النفقات الباهظة.

٢ - الشركة الاشتراكية للمطارات:

تكبدت الشركة الاشتراكية للمطارات خسائر مالية بلغت حوالى [٧٢ ٥٥٧ ٧٥٠] اثنين وسبعين مليون وخمسمائة وثمانية وخمسين ألف وسبعمائة وخمسين دولارا، الأمر الذي أدى إلى حلها ووقف نشاطها تماما، نتيجة لعدم توفر المردود المادي والاقتصادي، بسبب توقف حركة الطيران الدولي من وإلى الجماهيرية

العظمى، وتمثلت هذه الخسائر المالية في زيادة النفقات على صيانة المطارات والمعدات حفاظاً عليها دون أي عوائد مالية، علاوة على صرف مرتبات الفنيين القائمين على صيانة المطارات.

٣ - شركة النقل الجوي الخفي:

تكبدت شركة النقل الجوي الخفي خسائر مالية بلغت حوالي [٢٦ ٣٣٧ ٠٠٠] ستة وعشرين مليون وثلاثمائة وسبعة وثلاثين ألف دولار، تمثل في عدم تمكنها من الحصول على قطع الغيار اللازمة لتشغيل طائراتها وتأهيل أطقمها الجوية، وكذلك تنفيذ خططها وبرامجها المستقبلية، بما يتمشى ومستوى معدلات التشغيل الدولية المتعارف عليها الأمر الذي أدى إلى توقف العديد من طائراتها عن التشغيل.

٤ - الشركة العربية الليبية للشحن الجوي:

تكبدت الشركة العربية الليبية للشحن الجوي خسائر مالية بلغت حوالي [١٩٧ ٢٣٠ ٠٠٠] مائة وسبعة وتسعين مليون ومائتين ألف دولار، تمثل في توقف نشاطها الخارجي والداخلي، بسبب عدم تمكنها من الحصول على قطع الغيار اللازمة لصيانة طائراتها، وتأهيل الأطقم الجوية وتنفيذ الخطط والبرامج المستهدفة، بما يتمشى ومستوى المعدلات الدولية، بالإضافة لتحملها أعباء نفقات إضافية متمثلة في المرتبات والممايا ومصروفات أخرى، يمتنع بها العاملين التابعين لها دون تحقيق أي مردود اقتصادي، الأمر الذي أدى إلى حل هذه الشركة نتيجة لارتفاع المصروفات والنفقات الباهظة دون تحقيق أي عوائد مالية.

٥ - الهيئة العامة للطيران المدني:

تكبدت الهيئة العامة للطيران المدني خسائر مالية بلغت حوالي [٨٣ ٧٣٤] ثلاثة وثمانين مليون وأربعين وثمانية وثمانين ألف وسبعمائة وأربعة وثلاثين دولاراً، متمثلة في الجوانب التالية:

١ - تحمل أعباء المرتبات والممايا والمصروفات الأخرى التي يمتنع بها العاملين دون تحقيق المردود المادي المستهدف.

٢ - فقدان الإيرادات السنوية المحصلة عن حركة العبور الدولية عبر أجواء الجماهيرية العظمى.

٣ - فقدان الإيرادات السنوية نتيجة لتوقف حركة الطيران والمتمثلة في تقديم الخدمات الأرضية والخدمات الجوية المل hakية والتسهيلات الازمة الضرورية، بالإضافة إلى الخسائر المالية الجمة غير المنظورة الأخرى، وتشمل تقديم الخدمات والتسهيلات الازمة في مجال النقل الجوي بصورة عامة، والتي يصعب حصرها وتحديد قيمتها المادية والمالية.

٤ - النقل البري والبحري والمواصلات البريدية:

تكبد قطاع النقل البري والبحري والمواصلات البريدية خسائر مالية باهظة، ويمكن بيانها وتوضيحها في القطاعات التالية:

١ - الشركة الوطنية العامة للنقل البحري:

تكبدت الشركة الوطنية العامة للنقل البحري خسائر مالية بلغت حوالي [٢٣٤ ٢٦٠٠٠] ستة وسبعين مليون ومائتين وأربعة وثلاثين ألف دولار، تتمثل في ارتفاع معدلات استهلاك السفن وزيادة مصاريف الصيانة ومعدات الخدمات وقطع الغيار، كما تواجه الشركة أيضاً صعوبات وعراءيل وتأخير، في شأن إصدار خطابات ضمان مصرافية عن الشركة لصالح مؤسسات التأمين ونوادي الحماية الدولية.

٢ - الشركة الاشتراكية للموانئ:

تكبدت الشركة الاشتراكية للموانئ خسائر مالية بلغت حوالي [٧٠٠٠٠٠] سبعة ملايين دولار، كانت تتحصل عليها كعوائد خدمات ومناولة، بالإضافة إلى عدم تمكنتها من الحصول على الآليات وقطع الغيار اللازم ومعدات التشغيل والصيانة.

٣ - الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية:

بلغت الخسائر المالية في هذا القطاع حوالي (٩٤ ٣٣٤ ٠٣٦) أربعة وتسعين مليون وستة وثلاثين ألف وثلاثمائة وأربعة وثلاثين دولاراً، تتمثل في ارتفاع وزيادة المصاريف الإضافية، نتيجة لاختيار مكاتب تبادل وسيطة لترحيل واستلام البريد الدولي من وإلى الجماهيرية العظمى كما أن هناك أرصدة مجمدة. لدى إدارات البريد بالدول الأجنبية لصالح الشركة.

٤ - شبكة الطرق العامة:

نتيجة لارتفاع معدلات استعمال السيارات العامة والخاصة والشاحنات والقاطرات بمختلف أنواعها، على الطرقات البرية بشكل مكثف، ارتفعت نسبة الأضرار النادحة التي لا زالت تتضاعف وتتعرض لها شبكة الطرق العامة وامتداداتها داخل الجماهيرية العظمى، مما ترتب عنه زيادة في المبالغ المالية المخصصة لتنفيذ أعمال الصيانة لشبكة الطرق العامة، بالإضافة إلى مبالغ مالية باهظة نتيجة لارتفاع تكاليف أعمال الصيانة العامة لمجمعات وسائل النقل، وكذلك ارتفاع نسبة استهلاك الوقود ومشتقاته، حيث قدرت الخسائر المالية حوالي (١٤ ٥٠٠ ٠٠٠) أربعة عشر مليون وخمسماة ألف دولار.

نتيجة لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٨٨٣ (١٩٩٣)، استجذت صعوبات كثيرة واجهها قطاع المواصلات والنقل، تتمثل في تجميد بعض الأرصدة المالية لصالح الشركات والمؤسسات والأجهزة العامة التابعة للقطاع، بالإضافة إلى ما يواجهه من صعوبات في إصدار خطابات ضمانية مصرافية لأغراض تنفيذ مشاريع القطاع والأجهزة العامة التابعة، كما يواجه أيضاً صعوبات أخرى تتعلق بإجراءات التأمين وتحمّل نفقات إضافية في قيمة التحويلات الخارجية التي تقوم بإجرائها الشركات والمؤسسات العامة التابعة للقطاع.

ويمكن بيان حجم الخسائر المالية التي تكبدتها قطاع المواصلات والنقل موضحة في الجدول التالي:

الخسائر المالية بالملاريين	القطاع
١ ٩١٧ ٧٤٣ ١٥٦	شركة الخطوط الجوية العربية الليبية
٧٢ ٥٥٨ ٧٥٠	الشركة الاشتراكية للمطارات
٢٦ ٣٣٧ ٠٠٠	شركة النقل الجوي الخفيف
١٩٧ ٢٣٠ ٠٠٠	الشركة العربية الليبية للشحن الجوي
٨٣ ٤٨٨ ٧٣٤	الهيئة العامة للطيران المدني
٧٦ ٢٣٤ ٠٠٠	الشركة الوطنية العامة للنقل البحري
٧ ٠٠٠ ٠٠٠	الشركة الاشتراكية للموانئ
٩٤ ٠٣٦ ٣٣٤	الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
١٤ ٥٠٠ ٠٠٠	شبكة الطرق العامة
٢ ٤٨٩ ١٢٧ ٩٧٤	إجمالي الخسائر المالية

٥ - قطاع الصناعة والمعادن

ما زال قطاع الصناعة والمعادن يتعرض للعديد من المصاعب والخسائر كنتيجة حتمية لتطبيق قرارات مجلس الأمن ٧٤٨ و ٨٣٣، حيث انخفض مستوى التشغيل لعدم انتظام توفر المواد الخام مما أدى إلى تعطيل خطوط الإنتاج في العديد من المصانع وساهم مساهمة كبيرة في نقص السلع المنتجة محلياً كما أن كثرة عدد الوسطاء عند القيام باستيراد مستلزمات الإنتاج ساهم في زيادة تكاليف المنتج النهائي ويلاحظ أن تنفيذ الموازنة التشغيلية أي موازنة النقد الأجنبي انخفض بنسبة كبيرة وهذا يرجع إلى صعوبة تعزيز الاعتمادات التي تطلب بها المصارف الأجنبية بالإضافة إلى تأخر وصعوبة وصول خطابات الضمان وضرورة وجود مصارف أجنبية وسطيه ولحقت بقطاع الصناعة والمعادن خسائر مادية كبيرة من بداية فرض الحصار الجائر بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٥ إلى غاية ١٩٩٦/١٢/٣١ مبلغ إجمالي قدره [٥ ١٣٦ ٤١٠ ٧٣٢] خمسة مليارات ومائة وستة وثلاثون مليون وأربعين ألف وسبعمائة وأثنان وثلاثون دولاراً. وتكمّن الأضرار التي عبرنا عنها بالرقم المذكور في النقاط التالية:

- ١ - عدم وصول قطع الغيار المطلوبة بصورة عاجلة عن طريق الجو أدى إلى تزايد أعطال الآلات بالمصانع مما نتج عنه انخفاض في الإنتاج وارتفاع في التكلفة.

- ٢ - صعوبة وصول المدربين والفنين للشركات المتعاقد معها بشأن أعمال المعونة الفنية والمخاطر التي يتعرضون لها من خلال السفر أدى إلى عرقلة البرامج الزمنية المخططه لأعمال التشغيل والصيانة لمعظم المصانع مما أثر سلبا على البرامج الموضوعة من قبل تلك المصانع من أجل زيادة قدرتها الإنتاجية والرفع من كفاءتها وأدى كذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بها.
- ٣ - تأخر وصول المستندات الخاصة بالاعتمادات سواء كان ذلك بالنسبة للمواد الخام أو قطع الغيار المتعاقد عليها للمصانع التابعة للقطاع لفترات طويلة مما أدى إلى اتخاذ إجراءات الحصول على الموافقة باستخراج وارداتها بالضمادات المصرفية التي تستوجب الانتظار مدة طويلة مما انعكس سلبا على برامج الإنتاج إلى جانب المصاريف الإضافية.
- ٤ - اقتصار الشحن عن طريق البحر سبب ذلك في تأخر وصول عروض وعيّنات الشركات المتقدمة لتوريد مستلزمات التشغيل للمصانع التابعة لشركات القطاع مما أدى إلى تعرّف أعمال الدراسة والبت في هذه العروض وتأخير اتخاذ القرار بشأنها في الوقت المناسب مما انعكس سلبا على برنامج فتح الاعتمادات والتوريدات لهذه المستلزمات.
- ٥ - توقيف المصانع عن الإنتاج لفترات متباينة بسبب تأخر فتح الاعتمادات وصعوبة الحصول على خطابات الضمان من المصادر الخارجية كنتيجة مباشرة لقرار مجلس الأمن بتجميد أرصدة الجماهيرية العظمى بالخارج.
- ٦ - تأخير إتمام عمليات الاستيراد وفتح الاعتمادات نتيجة العراقيل الإجرائية المتمثلة في كثرة المستندات المطلوبة والشروط المفروضة، والتي جدت نتيجة الإجراءات الظالمة.
- ٧ - تأخر وصول الطلبيات ذات الطبيعة المستعجلة من المواد الخام وقطع الغيار والتي عادة ما يتم توريدها عن طريق الجو في المواعيد المطلوبة الأمر الذي تسبب في ارباك حركة الإنتاج وأثر عليها سلبا والسبب الرئيسي في هذا ناتج عن اعتماد بعض المصانع في إنتاجها على مواد خام ذات عمر تخزيني قصير جدا مما يتّحتم استيرادها عن طريق الجو بكميات محددة تفادياً لتتأخر وصولها أو تلفها وكذلك الأمر بالنسبة لقطع الغيار التي يتم استيرادها لمجاورة ظروف الصيانة من حين لآخر.
- ٨ - اضطراب مواعيد استقبال وتوديع الخبراء وأطقم المساعدة الفنية والموفدين في مهام رسمية ودورات تدريبية وارتفاع تكاليفها وذلك نتيجة استعمال وسائل مواصلات إضافية كالسيارات والبواشر لإيصالهم من وإلى حدود الدول المجاورة ناهيك عن العراقيل الناتجة عن الإجراءات الإدارية بهذه الدول وما تسببه من ضياع الوقت والجهد وما تتركه من أثر نفسى يؤثر سلبا في رغبة واستعداد هذه الخبرات وهؤلاء الموفدين في العطاء بالقدر المطلوب.

٩ - عزوف مندوبي بعض الشركات العالمية ذات العلاقة بمحال نشاط قطاع الصناعة والمعادن عن القدوم لعرض جوانب التعاون الممكنة مع هذه الشركات بسبب المشاكل التي يعانونها والوقت الضائع نتيجة هذه الإجراءات.

١٠ - إعراض بعض الشركات ذات الشهرة العالمية عن التعامل مع الشركات الوطنية معللة ذلك بكثرة الحلقات المصرية وما يتربّع عنها من مصاريف إضافية وضياع الوقت نتيجة انتظار إتمام إجراءات فتح الاعتمادات مما أدى إلى لجوء شركات القطاع إلى توريد احتياجاتها عن طريق طرف ثالث ترتب عنها زيادة في الأسعار قد تصل إلى ١٥٪ في المائة.

١١ - عرقلة برامج التدريب بالخارج وما لها من أهمية بالغة لإحلال العناصر الوطنية وتدريبهم على تشغيل المصانع ذات التقنية العالمية كما أدى تطبيق القرارات ٧٤٨ و ٨٨٣ إلى حرمان الخبراء والفنين العرب الليبيين من متابعة التطور التكنولوجي الصناعي في العالم.

١٢ - الحظر الجوي المفروض على الجماهيرية العظمى أدى إلى حرمان القطاع من الحضور والمشاركة في الكثير من المؤتمرات والحلقات والندوات العلمية التي تساهمن مساهمة كبيرة في إثراء الحركة العلمية بالقطاع ومواكبتها.

١٣ - الحد من قدرة شركات القطاع على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ومنها توفير فرص عمل للمواطنين.

١٤ - ارتفاع في أسعار فتح الاعتمادات نتيجة فرض عمولة مصرية تسمى بعمولة الخطر تحتسب على أساس ٢٪ في المائة من قيمة الاعتمادات المفتوحة.

٦ - قطاع الاقتصاد والتجارة

تأثير قطاع الاقتصاد والتجارة في كافة المجالات كباقي القطاعات الاقتصادية الحيوية الأخرى، من جراء تنفيذ الجزاءات القسرية المفروضة على الجماهيرية العظمى بتطبيق قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)، حيث تکبد القطاع خسائر مالية كبيرة قدرت بحوالي (٥٨٥٦٠٠٠٠٠) مiliars وثمانمائة وستة وخمسين مليون دولار، والتي أمكن حصرها حتى الآن عن الفترة من ١٩٩٢/٤/١٥ وحتى ١٩٩٦/١٢/٣١، تتمثل في أهم الجوانب التالية:

أ - تأثير الناتج القومي العام للإنتاج الصناعي والزراعي والثروة البحرية والمعاملات المالية والمصرفية.

ب - تدهور مجالات الاستيراد والتصدير، حيث ارتفعت تكاليف الشراء والنقل لبعض السلع التي أمكن استيرادها أو تصديرها.

ج - انخفاض ملحوظ في معدلات عائدات التصدير، لتدنى حجم الإنتاج الصناعي والزراعي والصيد البحري وذلك لعدم إمكانية التصدیر جوا بسبب استمرار الحظر الجوي.

د - تجميد الأرصدة المالية الليبية بالخارج، مما أدى إلى فقدان التسهيلات المصرفية المتعارف عليها دوليا، وكذلك تأخير المعاملات المالية والاعتمادات (خطابات الاعتماد L/C) بسبب تأخر تعزيز الاعتمادات وتسويتها عند الاطلاع مما أدى إلى تأخر وصول المستندات المالية في أوقاتها المحددة.

ه - ارتفاع أسعار السلع والخدمات بالسوق المحلي بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت أسعار معظم الخدمات والسلع إلى أكثر من ٢٠٠ في المائة وبعض الآخر من ٧٠ في المائة إلى ١٥٠ في المائة، مما أدى ارتفاع الأسعار على المواطنين الليبيين، وأدى وبالتالي إلى استنزاف معظم مدخراتهم وخاصة ذوي الدخل المحدود، وكذلك أثر في المداخيل الفعلية للمواطنين الأجانب العاملين والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات.

و - ضياع الكثير من الفرص التجارية على رجال الأعمال العرب الليبيين والأجانب وتکبد هم خسائر مالية، بسبب اضطرارهم للسفر برا أو بحرا عن طريق بلد ثالث أو أكثر، الأمر الذي أدى إلى تأخيرهم في الوصول إلى البلدان التي يقصدونها في الأوقات المناسبة وتعرضهم إلى عدة مخاطر وحوادث مفجعة.

ويمكن بيان حجم هذه الخسائر المالية، التي تعكس فداحة الأضرار وآثارها السلبية التي لحقت بقطاع الاقتصاد والتجارة على النحو التالي:

١ - بلغ حجم الخسائر المالية من جراء عدم تنفيذ الاعتمادات المصرفية في أوقاتها المحددة حوالي (١٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠) مليار ومائة وخمسة وأربعين مليون دولار تمثل في: استيراد الملابس بأنواعها - الأحذية الجاهزة - أغذية وحليب الأطفال - المستلزمات الكهربائية وغير الكهربائية - قطع الغيار - الأثاث المكتبي والمنزلي، وغيرها من السلع الضرورية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات استهلاك السوق المحلي.

٢ - تزايد حجم الخسائر المالية الناتجة عن العجز في الناتج القومي للإنتاج الصناعي والزراعي والحيواني والثروة البحرية حوالي (٣ ٥٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠) ثلاثة مليارات وخمسمائة وخمسة وثلاثين مليون دولار، والتي تظهر نتائجها المؤثرة في السوق الليبي بشكل واضح يوم بعد يوم.

٣ - بلغ حجم الخسائر المالية نتيجة لتدني حجم الصادرات للإنتاج الزراعي والثروة البحرية من الجماهيرية العظمى إلى الأسواق الخارجية، بسبب استمرار الحظر الجوي حوالي (٥١٣ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسماة وثلاثة عشر مليون دولار.

٤ - بلغ حجم الخسائر المالية حوالي (٣٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠) ثلاثة وخمسين مليون دولار، تتمثل في الخسائر المادية الناتجة من جراء تجميد الأرصدة المالية الليبية بالخارج، وأيضاً نتيجة لعدم تقديم أي تسهيلات مصرافية لعمليات فتح الاعتمادات والتحويلات المالية لأغراض الاستيراد والتصدير والتي تشمل القطاعات العامة والخاصة.

٥ - بلغ حجم الخسائر المالية حوالي (٣١٣ ٠٠٠ ٠٠٠) ثلاثة عشر مليون دولار، وتتمثل هذه الخسائر المالية مقابل تذاكر سفر إضافية لرجال الأعمال الليبيين من القطاعين العام والخاص، بسبب اضطرارهم للسفر بما يتمشى ومسارات خطوط الطيران الدولية والأجنبية من مطارات الدول المجاورة وبالتالي متابعة السفر في اتجاهات ومسارات إضافية إلى البلدان التي يرغبون التوجه إليها، لأغراض تنفيذ التزاماتهم وتعاقداتهم وإنجاز مهام أعمالهم، بالإضافة إلى ما يواجهون من مشاكل السفر والإقامة ليالي إضافية في الذهاب والإياب والتأخير الناتج عن ذلك وما يعكسه من آثار نفسية مؤثرة.

٧ - قطاع الطاقة

أدى استمرار تطبيق قرارات الحظر الجائر على الجماهيرية العظمى إلى تعاظم أضرار قطاع النفط وانعكس سلباً على معظم الشركات متمثلاً في نقص قطع الغيار المطلوبة لبعض المعدات لضمان استمرارية عمليات الإنتاج وقطع الغيار اللازمة لإتمام عمليات الصيانة الضرورية، حيث قدر حجم الخسائر المالية حوالي (٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسة مليارات دولار.

وفيما يلي بعض التفاصيل عن الأضرار التي أصابت قطاع النفط وانعكس آثارها على الشعب العربي الليبي وخططه التنموية.

١ - تأثرت معظم مستهدفات الإنتاج التي وضعت حسب الإمكانيات المتوفرة لدى الشركات العاملة بالقطاع.

٢ - واجهت الشركات صعوبات كثيرة خلال تنفيذها لنشاطها لعدم تمكّنها من تغيير الآلات القديمة مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الصيانة والتشغيل وتعذر توفير المعدات وقطع الغيار اللازمة للتشغيل والصيانة.

- ٣ - تأخر المشاريع المتعلقة بصناعة التكرير، وسيؤدي هذا التأخير بالطبيعة إلى ارتفاع تكلفة التنفيذ حين تسمح الفرصة بذلك.
- ٤ - يواجه قطاع النفط مصاعب في الحصول على التقنية الحديثة ويرجع ذلك إلى قلة عدد الموظفين إلى الخارج لتلقي التدريب المتتطور ومواكبته.
- ٥ - الزيادة الكبيرة في حجم المصادر المترتبة على عملية استقبال وترحيل العمال القادمين والمغادرين من وإلى مناطق إقامتهم أثناء الإجازات الحقلية والسنوية وأثناء تأدية المهام الرسمية علاوة على الوقت الضائع الناتج عن ضياع عدة أيام عمل أثناء السفر.
- ٦ - الزيادة الكبيرة في حجم المصروفات على المواد وقطع الغيار المتعلقة بعملية التشغيل مما أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج بصفة عامة.
- ٧ - تردد الخبراء التقنيين المتخصصون ذوو الكفاءات العالية في التعامل مع شركات القطاع.

إجمالي حجم الخسائر المالية لآثار الأضرار المادية الجسيمة المترتبة على تطبيق قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)

خلال الفترة من ١٩٩٢/٤/١٥ إلى ١٩٩٦/١٢/٣١
والبالغة (٢٣ ٥٩٠ ٣٧٩ ٩٩٢)

وتشمل القطاعات المعنية التالية:

١ - قطاع الصحة والضمان الاجتماعي:

حجم الخسائر المالية حوالي [٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠]
مائتين وعشرة ملايين دولار

٢ - قطاع الزراعة:

حجم الخسائر المالية حوالي [٣٣٧ ٢٥٣ ١٠٤]

ثلاثمائة وسبعة وثلاثين مليون ومائتين وثلاثة وخمسين ألف ومائة وأربعة دولارات

٣ - قطاع الثروة الحيوانية:

حجم الخسائر المالية حوالي [٥ ١٣٢ ٩٧٣ ٠٠٠]

خمسة مليارات ومائة واثنين وثلاثين مليون وتسعمائة وثلاثة وسبعين ألف دولار

٤ - قطاع المواصلات والنقل:

حجم الخسائر المالية حوالي [١٥٦ ٧٤٣ ٩١٧]

مليار وتسعمائة وسبعة عشر مليون وسبعمائة وأربعة وثلاثة وأربعين ألف ومائة وستة وخمسين دولارا

٥ - قطاع الصناعة والمعادن:

حجم الخسائر المالية حوالي [٤١٠ ٧٣٢ ١٣٦]

خمسة مليارات ومائة وستة وثلاثين مليون وأربعين ألف وسبعمائة واثنين وثلاثين دولارا

٦ - قطاع الاقتصاد والتجارة:

حجم الخسائر المالية حوالي [٠٠٠ ٨٥٦ ٥]

خمسة مليارات وثمانمائة وستة وخمسين مليون دولار

٧ - قطاع الطاقة (النفط والكهرباء):

حجم الخسائر المالية حوالي [٠٠٠ ٠٠٠ ٨٥٦]

خمسة مليارات دولار

إجمالي الخسائر المالية حوالي [٩٩٢ ٣٧٩ ٥٩٠ ٢٣]

ثلاثة وعشرين مليار وخمسمائة وتسعين مليون وثلاثمائة
وتسعة وسبعين ألف وتسعمائة واثنين وتسعين دولارا

— — — — —